

إيرانية وعراقية وبحرينية وقطرية ... الخ لا يسمح لها بالعمل ضد أهداف إسرائيلية إلا إذا انتقلت إلى مطارات عراقية أو سورية أو أردنية وهذه مسألة سياسية أخرى تدخل فيها كثير من العوامل الدولية والعربية .

وتم تقتصر أنباء صفقات الأسلحة الغربية على السعودية والكويت بل شملت إمارات الخليج التي قيل ان فيها بمئات عسكرية امريكية وفرنسية وبريطانية تحاول طرح عروض لبيع مجموعة من الأسلحة الجوية والبرية والبحرية . ولقد اعلنت الولايات المتحدة انها وافقت « من حيث المبدأ » على بيع تفائات سرعتها سرعة الصوت الى السعودية مع احتمال بيع طائرات مماثلة الى الكويت ايضا « وأن الصفقة ستقتضين المثال الذي لا يضارع للقوة الضاربة في الشرق الاوسط ، اي المقاتلة القاذفة فانثوم ف - ٤ » (نيوزويك ١٨/٦/١٩٧٢) .

ومع ظهور هذه الأنباء تحرك الاسرائيليون سياسيا ودبلوماسيا واعلنوا عن قلقهم ازاء احتمالات تدعيم القوات العربية . فلقط اذاعت محطة الاذاعة الاسرائيلية بأن تل ابيب تنظر بقلق بالغ الى احتمالات تبدل سياسة فرنسا في المنطقة خاصة وان حظر الأسلحة الذي فرضه ديغول في عام ١٩٦٧ يضع العراقيل امام الاتاق السياسية الفرنسية الجديدة في الشرق الاوسط . وأشارت الى ان اكثر ما يشغل بال السياسة الاسرائيليين هو ان « الرئيس بومبيدو قرر قبل الانتخابات وجوب التخلص من الحظر » « وان في الجمعية الوطنية الفرنسية [البرلمان] اغلبية ديغولية - شيوعية تبارك سياسة التأييد للعرب » (نشرة رصد اذاعة اسرائيل (ر . ا . ا) عدد ٢٢١) .

وفي بيان حول السياسة الخارجية اعرب ابا اياب وزير الخارجية الاسرائيلية امام الكنيست في جلسة ٢٨/٥/٧٣ عن قلقه من الطلبات التي تقدمتها المملكة العربية السعودية والكويت الى الولايات المتحدة لشراء اسلحة حديثة وقال : « ان من الضروري بالنسبة لاسرائيل ان تحصل على منفذ اكيد على البحر الاحمر ، وان يتحقق توازن معقول في امن الخليج الفارسي [العربي] . واذا كانت الدول العربية منقسمة على نفسها فيما يتعلق بخط السياسة الداخلية والعالمية الذي تتبعه ، فانها متحدة على العكس اتحادا كاملا في عدائها ضدنا .

اسرائيل . » « . . . » ان حادثة طائرات الميراج الفرنسية المسلمة الى ليبيا والتي نقلت الى مصر* . وحادثة الطائرات الانكليزية الصنع المسلمة الى العراق والسعودية والموجودة أيضا في مصر ، تؤكدان انه يوجد بالنسبة للمعدات العسكرية نوع من « السوق المشتركة » بين البلدان العربية « (لوموند ٣٠/٥/١٩٧٣) .

وذكرت الدوائر السياسية في القدس (٢٩/٥) أن اسرائيل ستطلب من الولايات المتحدة ضمانات قاطعة بأن الكميات الضخمة من الأسلحة التي سيوردون بها السعودية والكويت لن تستخدم ضد اسرائيل . وفي ٣٠/٥ كشف النقاب في تل ابيب عن ان اسرائيل ستقدم بطلبات جديدة للحصول على أسلحة من الولايات المتحدة في أعقاب صفقة الأسلحة الأمريكية مع السعودية والكويت . وانها ستطالب بالتعجيل بتسليم الأسلحة المتعاقد عليها . وقدرت صحيفة هآرتس نقلا عن مصادر عليا في تل ابيب ان قيمة صفقة المملكة العربية السعودية تصل الى ٦٢٥ مليون دولار ، وان صفقة الكويت تبلغ ٥٠٠ مليون دولار . وأشارت الى ان اسرائيل نهمت ان تزود الولايات المتحدة هاتين الدولتين « الخليجتين » بالأسلحة لمواجهة النفوذ السوفياتي المتزايد في المنطقة الا انها ستطالب ب ضمانات مقنعة بأن هذه الأسلحة لن تستخدم ضدها (الديلي ستار ٢١/٥/٧٣) .

وأبلغ السفير الاسرائيلي في واشنطن سيمحا دينتس قلق حكومته الى سيسكو في ٢٤ و ٢٩ أيار والى مستشار الرئيس الأمريكي هنري كيسنجر في ٢ حزيران . ولم يقتصر الامر على ذلك بل وصل الى حد قيام ابا اياب في ٣١/٥/٧٣ بشجب سياسة الولايات المتحدة لموافقها على تزويد السعودية والكويت بأسلحة متطورة وقال « ان مثل هذه الشحنات من الأسلحة ستؤثر على ميزان القوى في المنطقة » (المحرر ١/٥/٧٣) .

ولقد تركزت ردود الفعل الاسرائيلية على عدة نقاط هي : موازين القوى ، والامن ، واحتمالات انتقال هذه الأسلحة الى طرف ثالث (مصر او الاردن) ، وهي نقاط مترابطة ببعضها . إذ أن أمن اسرائيل مرتبط بتفوقها وميل موازين القوى

✻ انظر القضية الفلسطينية عسكريا - شهريات العدد ٢٢ من مجلة شؤون فلسطينية .